بيروت، في: ٢٠٢٦/٢/١٨
رقم الصادر: ٤٧٧/م.ص.
رقم المحفوظات: ١٢٤/ش.ن - ٩٠٩/د/٢٠٢٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: إقتراح القانون الرامي الى إنشاء محافظة البقاع الغربي- راشيا مركزها جب جنين.

المرجع: - إيداع رئاسة مجلس النواب ٤٩٧٩/ص تاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٤ ومرفقاته.
- قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣ تاريخ ٢٠٢٦/٢/١٦.

تقدّم النائب **السيد بلال حشيمي** باقتراح قانون يرمي إلى **إنشاء محافظة البقاع الغربي- راشيا مركزها جب جنين**، بحيث تطبّق أحكام هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

الأسباب الموجبة تبيّن أن:

- إنّ قضاءي البقاع الغربي وراشيا يتألفان من ٥٤ بلدة وقرية ويبلغ مجموع سكانهما أكثر من ماية وخمسين ألف نسمة.
- تعدّ مساحة هذين القضاءين مساحة شاسعة وتبعد المسافة كثيرا بين قرى وبلدات هذين القضاءين ومركز المحافظة في زحلة مما يكبّد المواطنين الكثير من المشقات والنفقات وإضاعة الوقت لملاحقة معاملاتهم.
- أكّدت وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت بموجب اتفاق الطائف الحاجة الملحّة الى اعتماد اللامركزية الادارية.
- نصّت الفقرة "ز" من مقدمة الدستور على أنّ الانماء المتوازن للمناطق ثقافيًا واجتماعيا واقتصاديًا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

☒ **بعد استطلاع رأي الجهات المعنية**، أفادت بما يلي:

- **وزارة المالية:** أفادت بما يلي:
  - **من الناحية القانونية**، يقتضي التريّث حاليًا قبل الموافقة لحين إعداد دراسة كافية لاعادة هيكلة محافظة البقاع وإنشاء محافظة البقاع الغربي.
  - **من الناحية المالية**، يقتضي ضمّ دراسة تبين الانعكاس المالي لهذا الموضوع مع الأخذ بالاعتبار المحافظة المستحدثة وكلفتها والمحافظة المقتطع منها والتخفيضات المتوجبة.

- **وزارة الداخلية والبلديات:** أبدت **عدم موافقتها** على اقتراح القانون للأسباب التالية:

  - إنّ اقتراح القانون يترك محافظة البقاع بقضاء وحيد.
  - إنّ الأسباب الموجبة المتعلقة بتكبّد المواطنين مَشقّات انتقالهم الى مركز المحافظة لمُلاحقة مُعاملاتهم أمر غير واقعي لأنّ جميع الدوائر الرسميّة ممثلة في سراي كل من القضائين.

- **هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل: لا ترى الهيئة مانعًا من السير** باقتراح القانون من حيث المبدأ مبديةً الملاحظات التالية:

  - إنّ إنشاء محافظة جديدة يتطلب أكثر من صدور نص قانوني، بل يفترض استكمال البنية الادارية بما يضمن انطلاقتها الفعلية وذلك من خلال تمثيل الادارات العامة والوزارات المختصة، تعيين محافظ ورصد اعتمادات مالية تشغيلية.
  - إنّ إنشاء المحافظة الجديدة سيؤدي الى فصل قضاءي البقاع الغربي وراشيا عن محافظة البقاع ما يترك زحلة كالقضاء الوحيد ضمن المحافظة الأم.
  - إنّ إنشاء المحافظة يفرض دراسة شاملة لإعادة رسم الحدود الادارية بما يضمن التوازن والفعالية في التنظيم الإداري.

وفي ضوء ما تقدّم دَرَس مجلس الوزراء الموضوع في جلسته المُنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٢/١٦، وقرّر عدم **الموافقة** على اقتراح القانون المعروض.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام